الخيانة بنية الطلاق!

في جنوب السودان "تحولت ممارسة الجنس الحرام نافذة وحيدة أمام النساء لنيل الطلاق واستعادة المهر، حتى ولو كانت تقود هذه العلاقات الغرامية إلى السجن" على حد تقرير نشرته واشنطن بوسط في آب (أغسطس) من العام ٢٠٠٥.

وفي أكثر البلدان العربية والإسلامية لم تصل صعوبة الطلاق إلى هذا الحد من السوء، مثلما هي في أودية جون قرنق، والفتيات السمراوات في تلك الناحية من العالم البائسة. لكن المرأة السعودية على سبيل المثال، بدأت تعاني شدة تعسف بعض الأزواج عند طلب الخلع أو الطلاق.

وترى الكاتبة السعودية رانية باسلامة أن "مشكلات من هذا النوع باتت حديث النساء في المجالس في جانب ابتزاز الأزواج للمرأة حين تطلب منه الطلاق" لكنها عادت باللائمة على المرأة التي اعتبرتها " مفرّطة في طلب حقها، وتجد الذهاب إلى المحكمة عيباً، وتبقى شاكية ظلم الزوج بسبب نظرة العيب الاجتماعية. في معظم الحالات عندما نسأل المرأة عما إن كانت لجأت إلى القضاء لانتزاع

حقها نجدها لم تقم بذلك أساساً. في الجانب الآخر هنالك العديد من المعاناة الإنسانية لدى النساء نتيجة بطء الحكم الذي يحسم الجدل في دعواها ضد زوجها الذي كثيرا ما يتميز بالعناد وقلة الإنصاف".

وتابعت سلامة قائلة "أنا سألت الداعية فاطمة نصيف بحكم توسطها في العديد من حالات الاختلاف في محيطها عن حجم الصعوبة التي تجدها الزوجات عند لجوئهن إلى القضاء بهدف طلب الطلاق ومن ثم انتزاع حقوقهن (أولاد، أموال) فأفادت بأن بعض القضاة يتعمد تأخير البت في شكاوى الطلاق أملاً في تسوية بين الطرفين عن طريق الإصلاح أو التراجع عن الدعوى".

ومن جانبها تعلق سلامة بأن " إجراء مثل هذا ليس دائما صواباً، فليست كل النساء متسرعات. هناك نساء تقدمن بطلب الطلاق بعد أن باءت كل جهود الإصلاح الذاتية بالفشل، ولم يعد مجديا بالنسبة لها غير الطلاق".

وعند الأضرار التي تدفع إليها المماطلة في إجراء طلب الزوجة الطلاق، تتقاطع سلامة مع المحامي السعودي محمد المشوح واعتبرا جميعا أن " تعليق المرأة من جانب الزوج المتعنت، والقاضي الذي يؤمل تسوية بينها وبين زوجها، تعرض المرأة لأضرار بالغة، وأحيانا تبرر بها بعض السيدات أخطاءهن في بيت الزوجية".

لكنهما (المشوح وسلامة) استدركا بأن "ذلك لا يبرر إقدام المرأة على أي سلوك مناف للدين والأخلاق. لا أجد عذرا لأي

إنسان يبرر الانحراف بممارسة الضغوط ضده، بيد أن بعض القضايا بالفعل تحتاج إلى تدخل وحسم عاجل".

ووعي المرأة السعودية "بحقوقها وكيفية المطالبة بها" في اعتقاد رانية "أهم حل لمثل هذه المعضلات، فلماذا تشعر المرأة بالعيب في المطالبة بحقها أمام القضاء... والظلم يقع عليها من أقرب الناس إليها؛ زوجها؟ لم يقل لها أحد: اذهبي إلى التلفزيون وأعلني عصيانا عاما ضد الأسرة والقبيلة".

أما الحالات التي وجدت فيها النساء أنفسهن بين بطء القضاء وجحيم معاناتهن الزوجية فلها أمثلة عدة. تقول السيدة (ف.ح) "عقد علي والدي لرجل في عقده الخامس من قبيلتنا ليس ابن خالي ولا ابن عمي لكنه بدا مقبولاً، وظن والدي (ح) بأنه سيحقق لي السعادة التي تحلم أي فتاة بها، وهكذا مضت الأيام سريعاً وذهبت إلى بيتي في شكل عروس غير أن زوجي صعب علي تقبله، وبات أي أمل لإقناع قلبي النافر بالبقاء إلى جانبه أشبه بالمستحيل".

وهنا كان أول الخيط في معضلة (ف ٢٦عاما) التي اعتبرت زواجها محرقة أتت على شبابها فلم تهنأ بعيش سعيد ولا بحضن دافئ.

وتمضي تتذكر: "أخذت أفكر مليّاً في حالتي وزوجي. ضربت الأمر أخماسا في أسداس، وانتهيت إلى البقاء بجسدي معه، والعزوف عنه بروحي التي أبت التقرب منه. زوجي لم يكن يهتم

بصورة مفرطة. واجباتي المنزلية أؤديها على أكمل وجه. انشغاله بعمله لم يجعله يهتم هل قلبي معه أم لا. ليالي معه انتهت بحملي منه مرة واثنتين وثلاثة. الحياة مليئة بالتعاسة لأن الجسد وحده يعيشها والقلب يصلى سعير المعاناة. يئست من إصلاح ذاتي أو لم أطمع في ذلك أصلاً. الطلاق أهون من القتل لدي. فتاة جميلة من عائلة مرموقة كيف تلقب بمطلقة. لا يتفهمون أن التوافق بيننا معدوم. رضخت للقدر لكن النفس الأمارة بالسوء لم ترضخ. هوت بي إلى مغامرة أولى وثانية. أفقت وربيع عمري قد ولى. زوجي يحب أطفاله وأنا أحبهم. يجب أن نفترق تكفيرا عن الخطايا. أريد العيش لوحدي. أعشق لقب المطلقة. نفسي وأولادي من الألقاب أهم. انتهت قصة المأساة في ضاحية من ضواحي مكة حيث قضى الشيخ بعد نحو سنة بيننا بالطلاق، لكن معاناتي مع أبنائي أينا يملك حق بقائهم عنده لم تنته".

"لو كانت أسرتي تعتز بي مطلقة لما أخطأت. لما خسرت ربيع عمري بين جسد يقترب مني وأنا أكرهه. ومغامرات أقامت صرحا من الخطيئة بيني وبين ضميري". هكذا تختم (ف) حديثها لموقع إلكتروني وتحمّل "فوبيا الطلاق" والمجتمع خطاياها ومعاناة أخريات.

وإذا ما تجاوزنا (ف) وأعداد حروف الهجاء من مثيلاتها إلى حجم نصيب "القضاء والقضاة" في وضع العراقيل أمام الطلاق والباحثات عنه، فإن محامياً شهيراً متخصصاً في ما يعرف دولياً بـ "الأحوال الشخصية" لفت إلى أن أبرز "ما يورط النساء أمام

القضاة أمران: الأول أن رجالا يطلقون نساءهم ويجحدون أمام القضاء، وتبقى المرأة في قرارة نفسها متأكدة من أنها لا تحل لزوجها، ويبقى الرجل مصرّا غير مبالٍ، وفي الشريعة لا اعتبار لقول الزوجة في نفي الطلاق أو إثباته".

أما القضية الأخرى فهي - حسب المحامي أيضا - "تعنت الأزواج الذين يضايقون النساء ويعلقونهن أشهرا وسنين، أملا في افتداء المرأة منه بإعادة المهر، وحل النكاح عن طريق الخلع، وواضح في هذه الحالة أن الزوجة ستخسر أشياء كثيرة".

وأمام وجود نساء "معلقات سنين يفتقدن فيها حريتهن في الزواج، ويخسرن فيها نفقة الزواج وربما الأبناء أيضا" يرى المحامي الحل في " تسريع إيجاد محاكم الأحوال الشخصية التي تعنى بقضايا سكن المرأة والزواج والطلاق والحضانة، بالإضافة إلى ضرورة أن يخضع القضاة لدورات في الأمور الاجتماعية مثل الأخرى التي يخضعون لها في الإجراءات القضائية، ليدركوا التبعات التي تترتب على تأخير البت في بعض القضايا".

واتخذ مثالا على قضية تعاني منها النساء وزعم أن القضاة لا يزالون يشككون في اعتبارها مبررا لفسخ النكاح وهي:" إدمان المخدرات، فرغم الأضرار التي تتعرض لها النساء من جانب أزواجهن المدمنين لايزال القضاة يرون في إدمان المخدرات عيبا لا يفسخ بموجبه النكاح!".

أما نظرة المجتمع إلى المطلقة وتفضيله "العانس" عليها، فهو بين فئات السعوديين الاجتماعية بصور متفاوتة يجد رواجاً، يبقى معه "الطلاق" رغم إباحته عارا يطارد "المرأة".